

وجوه سياسية بارزة في السباق نحو قصر قرطاج

هيئة الانتخابات التونسية تقبل رسميا 26 ملف ترشح للانتخابات الرئاسية



آمال التونسيين معلقة على الانتخابات

الذين تم رفض مطالبهم للجوء إلى القضاء لظن في قرار الهيئة قبل الإعلان النهائي عن قائمة المرشحين في 31 أغسطس الحالي. وشدد بفون على أن هيئة الانتخابات ستسعى لفرض رقابة على المرشحين بصفة أولية وعلى وسائل الإعلام لمنع الإشهار وفرض قيم الإنصاف وتكافؤ الفرص والحد من استغلال إمكانيات الدولة في الحملات الانتخابية. وأشار إلى أنه سيتم معاقبة المخالفين بصرامة مهما كانت أسماؤهم ومواقعهم.

وأوضح رئيس هيئة الانتخابات نبيل بفون، خلال الندوة الصحافية التي خصصت للإعلان عن المقبولين للترشيح، أن المطالب التي تم رفضها بصفة أولية ليست متطابقة مع شروط الترشح بالقانون الانتخابي الذي ينص على تقديم تزكية ترشح ممضاة من 10 آلاف مواطن أو 40 رئيس بلدية، أو 10 نواب بالبرلمان، إضافة لضمان مالي بقيمة 10 آلاف دينار (3500 دولار) علاوة على شهادة الجنسية التونسية. من جهته، لفت عضو الهيئة فاروق بوعسكر، إلى أنه بإمكان المرشحين

وناجي جلول القيادي السابق في حركة نداء تونس وسعيد العايد رئيس حزب بني وطني. وتنصب أغلب المهام التنفيذية في يد رئيس الوزراء في النظام السياسي الحالي في تونس، بينما يسيطر رئيس البلاد على السياسة الخارجية وسياسة الدفاع. غير أن منصب الرئيس لا يزال يمثل للشعب الكثير خصوصا في ما يتعلق بقدرة على توحيد الصف واحترام الدستور. وستبدأ الحملة الانتخابية للرئاسيات في الأول من سبتمبر القادم وتستمر أسبوعين.

الحالي، الذي أعلن استقالته من منصبه في نفس اليوم الذي قدم فيه ملف ترشحه للرئاسيات لهيئة الانتخابات، عبد الكريم الزبيدي من أبرز المرشحين لمنصب رئيس الجمهورية. وتشارك سلمى اللومي وهي وزيرة سابقة للسياحة وعبير موسى وهي زعيمة الحزب الدستوري الحر ومن أشد أنصار الرئيس الأسبق بن علي في الاستحقاق الانتخابي الرئاسي.

كما ستخوض السباق الرئاسي أيضا وجوه سياسية بارزة من بينها منجي الرجوي العضو في البرلمان ورئيس حزب الجبهة الشعبية وحمة الهمامي الناطق الرسمي باسم الجبهة الشعبية وهي أكبر ائتلاف لليسار ومحمد عبو الأمين العام لحزب التيار الديمقراطي ومحسن مزروق الأمين العام لحركة مشروع تونس وحماي الجبالي القيادي السابق في حركة النهضة ورئيس الحكومة السابق

يشترك في السباق نحو قصر قرطاج 26 مرشحا بينهم امرأتان فقط والعديد من المسؤولين في الحكومة الحالية ووجوه سياسية بارزة، فيما رفضت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات 71 طلب ترشح للانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها التي ستجري الشهر القادم.

تونس - أعلنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس الأربعاء القائمة النهائية للمرشحين المقبولين لخوض الانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها، حيث تشمل هذه القائمة 26 مرشحا بينهم امرأتان فقط وتتميز بوجود عدد من الوجوه البارزة لخوض السباق نحو قصر قرطاج والذي سيجري تنظيمه الشهر القادم. فيما رفضت هيئة الانتخابات ملفات لـ 71 مرشحا.

وتأتي الانتخابات المبكرة التي ستجري في 15 من سبتمبر القادم عقب وفاة الباجي قائد السبسي، والذي كان أول رئيس منتخب ديمقراطيا في تونس، الشهر الماضي عن 92 عاما. وستكون هذه ثالث انتخابات حرة يتم تنظيمها في تونس منذ ثورة

وسيكون رئيس الوزراء الحالي يوسف الشاهد ورئيس الوزراء السابق مهدي جمعة ونائب رئيس حزب النهضة الإسلامي عبدالفتاح مورو ووزير الدفاع

العام 2011 التي أنهت حكم الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي وفجرت ثورات الربيع العربي في عدة بلدان في المنطقة.

النظام السياسي الحالي في تونس يمنع رئيس البلاد صلاحيات محدودة لكن المنصب لا يزال يمثل الكثير للشعب

قائمة المرشحين المقبولين للانتخابات الرئاسية المبكرة تتضمن امرأتين فقط من بين العديد من الشخصيات المعروفة



إلغاء احتفالات عيد الشباب تكريس للملكية الاجتماعية في المغرب

الداخلية والخارجية، التي يتعين كسبها". ولقي قرار الملك محمد السادس بإلغاء الاحتفال بعيد الشباب ترحيبا في جميع الأوساط الشعبية والسياسية. واعتبر مصطفى كرسن، رئيس المرصد الوطني للعدالة الاجتماعية، أن القرار يدخل في "سيرة عهد جديد للملكية، يتعلق بالخروج التدريجي من الملكية الدستورية إلى الملكية البرلمانية، عبر البدء بسحب المناسبات الخاصة من الأجندة الرسمية".

القرار الملكي إشارة واضحة للاستمرار في تحدي الأساليب التقليدية والتخلي بالجرأة للمضي قدما في الإصلاحات

وأعرب المغاربة على مواقع التواصل الاجتماعي عن استحسانهم لهذه الخطوة واعتبروها نقطة إيجابية في تفاعل المؤسسة الملكية مع متطلبات التحديث والحكامة. وعلق أحدهم "المحنة القادمة هي إلغاء جميع مظاهر تمييز الأموال وصرفها في بناء طرق ومستشفيات جديدة، وإلزام الحكومة بترشيح النفقات بإعطاء الأولوية للضروريات وإلغاء التعويضات الخيالية وتخفيض الأجور المرتفعة لتتلاءم مع مداخيل الدولة". ويرى معتضد، أن قرار الإلغاء يدخل في إطار ترشيح ميزانية القصور الملكية، من خلال مراجعة تكاليف الاستقبالات الرسمية بخصوص عيد الشباب.

بمقابلة إشارة سياسية واضحة من العاهل المغربي للاستمرار في تحدي الأساليب التقليدية والتخلي بالجرأة للمضي قدما في الإصلاحات من خلال اتخاذ قرارات تتماشى ومتطلبات الإصلاح وتطلعات المواطنين. وأوضح أنه بانحراط المؤسسة الملكية في نهج الإصلاح وإرسال إشارات سياسية واضحة من خلال أخذ مبادرات تكسر هيمنة المنظور التقليدي للتسيير والقيادة، ستدفع الفاعلين السياسيين للتخلي بالجرأة اللازمة من أجل الخروج من المنظور التقليدي والرؤى الكلاسيكية لتدبيرهم للأمر.

وكان الديوان الملكي قد أمر المؤسسات المختلفة بعدم المغالاة في احتفالات الذكرى العشرين لتربع الملك محمد السادس على العرش في يوليو الماضي. ونصح الديوان بأن تقام الاحتفالات "وفقا للعادات والتقاليد" و"دون أفعال إضافية أو خاصة".

ويؤكد مراقبون أن القرار الملكي نموذج رسمي للحكومة الإدارية وترشيح لنفقات الدولة كإجراء سلتلزم به المؤسسات الرسمية، وهو ما ذهب إليه رئيس الحكومة سعد الدين العثماني عندما أكد في مذكرة توجيهية تتعلق بإعداد مشروع قانون المالية للعام 2020 أن إعداد المقترحات يجب أن يأخذ في الاعتبار مجموعة من الإجراءات انسجاما مع الجهود التي بذلها المغرب للمحافظة على التوازنات الاقتصادية. وسبق للملك محمد السادس أن أكد في خطابه بمناسبة الذكرى العشرين لتربعه على العرش أن "المرحلة الجديدة، التي نحن مقبلون عليها، حافلة أيضا بالعديد من التحديات والرهانات

محمد مامون العلووي

الرباط - أصدر العاهل المغربي الملك محمد السادس أمرا بإلغاء الاحتفالات الرسمية بعيد ميلاده بالقصر الملكي، بداية من هذا العام حيث جرت العادة بإقامة الاحتفالات في يوم 21 أغسطس من كل سنة.

وسبق للعاهل المغربي، الذي يبلغ هذا العام 55 سنة، في إطار تحديث الهياكل المؤسسة للنظام السياسي أن قرر التقليل من مظاهر احتفالات عيد العرش وتحويل تكاليف هذه المناسبة إلى مشاريع تنموية. كما ألغى التوشيجات المخصصة لشخصيات سياسية وفنية ورياضية وعلمية بأوسمة متنوعة، إلى جانب عدم تركيزه على عادة تقبيل اليد والاستعاضة عنها بالكتف تعبيرا عن التوقير والاحترام.

وأكد هشام معتضد، الأستاذ والباحث في العلوم السياسية والاستراتيجية في كندا، لـ "العرب"، أن إلغاء الملك محمد السادس احتفالات عيد الشباب السنوي مرتبطة بتكريس نمط تحديتي للرؤية الملكية بخصوص تركيبة الموروث الثقافي للمؤسسة الملكية. واعتبر أن إلغاء الاحتفالات يترجم الرغبة الملكية في تقوية الطابع الاجتماعي للإصلاحات المرتبطة بالملكية الاجتماعية التي تستهدف الشباب، وبالتالي يعد هذا القرار إشارة اجتماعية إيجابية لترسيخ قيمة من قيم الملكيات الاجتماعية من خلال تبسيط وتقريب بنية المؤسسة الملكية من المجتمع المغربي. ويرى معتضد أن القرار الملكي يأتي

والمساعدة في تنمية المناطق النائية، وخصوصا على طول الحدود مع مالي. ورغم هذه الجهود لا تزال موريتانيا تواجه عدة تحديات لاسيما مع وجودها ضمن منطقة الساحل الأفريقي التي تشهد نشاطا لمجموعات جهادية تتبع تنظيمي القاعدة والدولة الإسلامية. وأشار تقرير صدر في فبراير عن مؤتمر ميونخ الأمني السنوي إلى تصعيد في الهجمات العنيفة للجماعات الإسلامية في منطقة الساحل بغرب أفريقيا ما يعكس القدرات المتزايدة لهذه الجماعات.

ومن بين القوات العسكرية في المنطقة: بعثة للأمم المتحدة وعملية بارخان الفرنسية وأربع بعثات من الاتحاد الأوروبي لتدريب الجيش والشرطة ومجموعة الخمس الإقليمية.



نواكشوط - تواصل قوات الأمن

الموريتانية عملياتها المكثفة للبحث عن خلية من الأجناب دخلت البلاد بطريقة غير شرعية، ترجح صلاتها بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. وقال مصدر أمني، لـ "العرب" فضل حجب هويته، إنهم توصلوا بمعلومات تفيد بتسلسل مجموعة من الأجناب إلى موريتانيا يوم عيد الأضحى، عبر أحد الدروب الصحراوية الشرقية للمحاذية لإقليم أزواد شمالي مالي، آخر معاقل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. وأضاف المصدر أن مجموعة من البو

الرحل ابغوا الجهات الأمنية في المنطقة بتسلسل أجناب إلى الشريط الحدودي الموريتاني بملابس أفغانية، مثل التي يرتديها عناصر الجماعات الإرهابية في الشمال المالي، مشيرا إلى أن الأجهزة

الأمنية في المنطقة استنفرت عناصرها بحثا عن الإرهابيين المفترضين. وكانت موريتانيا قد أرسلت خلال السنوات القليلة الماضية الآلاف من الجنود إلى حدودها الشرقية مع جارتها مالي في إطار خطة أمنية، وذلك بعد أن نفذ تنظيم القاعدة انطلاقا من صحراء مالي الكبرى عدة عمليات في عمق الأراضي الموريتانية، أسفرت عن مقتل العشرات من الجنود الموريتانيين، إضافة لعمليات خطف وقتل طالت رعايا من جنسيات أوروبية.

وكانت البلاد قد تعرضت لاعتداءات دامية نفذتها تنظيمات إسلامية متطرفة وعمليات خطف أجنبي في العقد الأول من سنوات الألفين. ونفذت موريتانيا برنامجا واسعاً يشمل إعادة تأهيل الجيش، وتعزيز المراقبة الأمنية

التحدي الأمني هو الأبرز في المنطقة